البيان الختامي لكونفرانس مكونات شمال وشرق سوريا

في هذه المرحلة المصيرية التي يمرّ بها وطننا سوريا، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية اتجاه حاضر البلاد ومستقبلها، انعقد كونفرانس مكونات شمال وشرق سوريا، بمشاركة ممثلي مختلف مكونات المنطقة، من كرد وعرب وسريان آشوريين وتركمان وأرمن وشركس وغيرهم، للتعبير عن التزامهم بمسار وطني ديمقراطي جامع، قائم على التنوع والشراكة الحقيقية والمواطنة الحرة المتساوية.

أشاد المشاركون في الكونفرانس بالثراء الثقافي والعمق التاريخي للعلاقات الاجتماعية والعيش المشترك للمكونات في شمال وشرق سوريا، وتكاتفهم في دحر الإرهاب، وحفاظهم على السلم الأهلي في المنطقة في العقد الأخير، بالرغم من سياسات التهميش والإقصاء التي تعرضت لها من قبل الأنظمة المركزية المتعاقبة خلال عقود طويلة من الزمن، لا سيما في ظل حكم النظام البائد، الذي اتّبع سياسات ممنهجة لقمع الهويات، وإضعاف البنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وفرض مشاريع تغيير ديمغرافي، وحرمان السكان من حقوقهم الأساسية في المشاركة والتنمية والتمثيل العادل.

بناءً على ذلك يؤكّد الكونفرانس على أنّ التنوع القومي والديني والثقافي في شمال وشرق سوريا هو مصدر غنى وقوة لسوريا الدولة والمجتمع، ويشدد على ضرورة ترسيخ هذا التنوع والتمثيل العادل لكافة المكونات في الحياة السياسية والاجتماعية والإدارية، بما يعزز وحدة المجتمع والهوية الوطنية. وأن نموذج الإدارة الذاتية هو تجربة تشاركية قابلة للتطوير والتعميم، ومثالٌ حيّ على الحوكمة ودولة القانون.

كما يقدّر الكونفرانس عالياً التضحيات التي قدّمتها قوات سوريا الديمقراطية في الدفاع عن المنطقة وكرامة شعوبها، واعتبارها نواةً ضرورية لبناء جيش وطني سوري جديد، مهني تطوعي، ويعكس التنوع في المجتمع السوري، ويحمي حدود البلاد وكرامة مواطنيها.

يدين الكونفرانس الانتهاكات بحق أبناء الشعب السوري، والتي لا تختلف عما ارتكبه النظام المركزي البائد؛ وخاصة الأحداث الدامية في غرب البلاد وجنوبها، والتي قد ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وتحتاج بكل تأكيد إلى تحقيق حيادي ومستقل وبإشراف دولي.

يؤكد الكونفرانس أنّ الإعلان الدستوري الراهن لا يلبّي تطلعات الشعب السوري في الحرية والكرامة الإنسانية، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر فيه وتعديله بشكل يضمن التشاركية والتمثيل العادل في المرحلة الانتقالية. بناء على ذلك وإيماناً بوحدة سوريا وسيادتها، يرى المشاركون أنّ الحلّ المستدام يمرّ عبر دستور ديمقراطي يكرّس ويعزز حقيقة المجتمع السوري في تنوعه القومي وَالثقافي والديني، ويؤسّس لدولة موحدة لا مركزية تضمن المشاركة الحقيقية لكافة المكونات في عملية بناء الدولة وإدارتها.

يشدّد الكونفرانس على أنّ تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب إطلاق مسار فعلي للعدالة الانتقالية، يقوم على كشف الحقيقة، والمساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات المرتكبة، وجبر الضرر، دون تمييز بين الضحايا، وضمان عدم التكرار، بما يهيئ البيئة الملائمة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للمهجّرين والنازحين، ورفض كافة أشكال التغيير الديمغرافي، وترسيخ قيم السلم الأهلي، وحرية المعتقد، وثقافة الحوار، ونبذ خطاب الكراهية، والنعرات الطائفية.

يؤكّد الكونفرانس على ضرورة إعادة النظر في التقسيمات الإدارية الحالية، بما ينسجم مع الواقع الديمغرافي والتنموي لسوريا، ويعكس الخصوصيات الجغرافية والتاريخية والثقافية للمجتمعات المحلية.

يشيد الكونفرانس بالاتفاقية التي وقّعت بين قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي ورئيس المرحلة الانتقالية أحمد الشرع، وكذلك مخرجات كونفرانس "وحدة الصف والموقف الكردي"، ويؤكد على الالتزام بها بوصفها خطوات بنّاءة نحو توافق وطني شامل، يعيد للسوريين ثقتهم بوطنهم ومستقبلهم المشترك.

يؤكد الكونفرانس على أهمية الدور الفعال للمرأة والشباب والمجتمع المدني في قيادة عملية إعادة البناء بشكل يضمن المشاركة الحقيقية في إدارة الدولة والمجتمع.

ولأجل بناء مشروع وطني جامع يسير بسوريا نحو الاستقرار والسلام المستدام، يدعو الكونفرانس إلى عقد مؤتمر وطني سوري جامع وشامل، تتشارك فيه مختلف القوى الوطنية والديمقراطية في رسم هوية وطنية حقيقية جامعة لكلّ السّوريات والسّوريين.

ختاماً، تعبّر الوثيقة المنبثقة عن كونفرانس مكونات شمال وشرق سوريا عن إرادة حرة، ووعي جمعي مشترك، وإصرار على بناء سوريا حرة مستقلة، وديمقراطية تعددية، وموحدة لا مركزية، يسودها القانون، والعدالة، وتُصان فيها كرامة الإنسان، ويعيش فيها الجميع أحراراً ومتساوين.

الحسكة 8 آب/2025